

الاتجاه الراديكالي في علم الأجرام :

مثالية الفكر أم واقعته .

فهد الثاقب

قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية/ جامعة الكويت

مقدمة :

من ابرز سمات الاتجاهات الاجتماعية في علم الاجرام تعددها وتنوعها وبالتالي الاختلاف فيما بينها . ولقد شهدت السبعينات في الولايات المتحدة وانكلترا ظهور واحد من تلك الاتجاهات والذي اثار ولا زال يثير نقاشا وجدلا طويلا . والملاحظ أن ذلك الاتجاه قد اطلقت عليه مسميات عديدة . فسمي بعلم الاجرام الجديد The New Criminology وعلم الاجرام الراديكالي Radical Criminology وعلم الاجرام الماركسي Marxist Criminology وعلم الاجرام اليساري Leftwing Criminology وعلم الاجرام الاشتراكي Socialist Criminology ويسمى كذلك باتجاه الصراع Conflict Criminology وبالاتجاه الناقد Critical Criminology . والواقع أن كلا من تلك التسميات تعكس جانبا أو آخر من جوانب ذلك الاتجاه كما يراه اصحاب التسمية . فهو في نظر البعض اتجاه يساري أو اشتراكي أو ماركسي لأن أتباعه يقولون بأن السلوك الاجرامي هو نتيجة للتناقض في النظام الاقتصادي الرأسمالي والمتمثل في طبيعة علاقات الانتاج الاقتصادية . وهو اتجاه صراع لأن أتباعه يعتقدون بأنه ليس هناك اتفاق في المجتمع حول القيم والمصالح الاساسية للأفراد بل

ن المجتمع يتسم بالصراع حول تلك الموضوعات . فالقوانين الجنائية وخاصة تطبيقها يعكس رغبات الفئات ذات النفوذ السياسي والاقتصادي ، أي أن الاساس قانوني للدولة هو من صنع تلك الفئات . وهو اتجاه ناقدا لتركيزه على التحيز طبقي والجنسي والعنصري والقول بأنه يمثل أحد أسباب الجريمة . وهو اتجاه جديد وراديكالي لرفضه لتعريف السلوك الاجرامي كما هو وارد في القوانين الجنائية كما هو متعارف عليه بين علماء الاجرام التقليديين ولاعتقاد اتباعه بان مشكلة الجريمة يمكن حلها بازالة النظام الرأسمالي وإقامة الدولة الاشتراكية . وربما يكون مصطلح « راديكالي » كما يشير (Inciardi, 1980 : 7) أكثر تلك التعبيرات شيوعا وقبولا .

وقد نشأ هذا الاتجاه كما يرى كثيرون (انظر مثلا , Greenberg 1981) نتيجة للظروف السياسية والاجتماعية التي شهدتها الولايات المتحدة في الستينات من هذا القرن . اذ تميزت تلك الفترة بظهور حركة الحقوق المدنية التي طالبت بمساواة الملونين بالاكثورية لبيضاء . وظهرت في الجامعات وخاصة في ولاية كاليفورنيا حركة تطالب بحرية التعبير . ثم انتشرت في أواخر الستينات الحركة المناهضة للحرب في فيتنام . ظهرت كذلك حركات احتجاج ضد كافة أنواع التعصب والتحيز ومنها للعنصري والجنسي لتشمل قطاعات مختلفة من المجتمع وقد ظهرت تنظيمات طلابية مثل (SDS) و (SNCC) وهي ذات اتجاه راديكالي وكانت نواة ما سمي باليسار الجديد . وقد صاحب هذه الحركات انتشار الكتب والنشرات ذات الاتجاه الثوري والتي كانت تعبر عن فكر ماركسي أو فكر راديكالي بشكل أو بآخر . لقد لجأ الكثيرون للماركسية ومنهم اساتذة الجامعة وطلبة الدراسات العليا لمساعدتهم على فهم الاحداث والتحويلات الاجتماعية التي شهدتها المجتمع الأمريكي خلال الستينات . ولذا نجد أن بعض اساتذة الاجتماع المهتمين بظاهرة الجريمة أخذوا في البدء بالتركيز على الاستغلال بكافة أشكاله وصوره وعلى النشاطات غير القانونية للطبقة صاحبة النفوذ . ونلاحظ أنه في منتصف السبعينات أخذ الاتجاه

الراديكالي الماركسي يظهر بشكل واضح .

تلك الظروف شكلت اذن مناخا ملائما لظهور ذلك الاتجاه ، إلا أن التراث الفكري لعلم الاجرام ساهم ايضا في عملية ظهوره . فنجد أن أطروحات الاتجاه الراديكالي تتصل جذورها بنظريات علم الاجتماع بشكل عام وعلم الاجرام بشكل خاص . والملاحظ أن هناك كثيرين ومن اشهرهم (Bonger, 1916) قد استعانوا منذ بداية القرن بالنظرية الماركسية لتحليل ظاهرة الجريمة . وهناك بعض الكتاب مثل (Sellin, 1938) و (Vold, 1958) قد استعانوا بنظرية الصراع . كما تضاف الجهود التي ساهم بها (Sutherland, 1940) في تحليله لما اسماه بجرائم ذوي الياقات البيضاء إلى ذلك التراث . وكان لنظرية الوصم Labeling Theory والتي ظهرت في الستينات وأوائل السبعينات أثر كبير على اتباع الاتجاه الراديكالي . ويعتبر اصحاب تلك النظرية أول من نقل اهتمام علماء الاجرام من الفرد إلى المؤسسة أو إلى القانون والأجهزة المطبقة له . فقد أشار اصحاب هذا الاتجاه إلى أنه ليس هناك سلوك اجرامي بطبيعته ، بل أن الجماعات وخاصة اصحاب النفوذ ، تضع قوانين تطبقها على نوعية معينة من الناس وتسميهم منحرفين . فالانحراف والجريمة بنظر هؤلاء لا يحددها محتوى السلوك الذي قام به الفرد بل هو نتيجة لاعتقال الاجهزة المطبقة للقانون لافراد معينين ومعاقبتهم ولذلك فان ما يسمى بسلوك اجرامي ومنحرف يزداد نتيجة للوصم الرسمي لأفراد معينين تقوم به الاجهزة المطبقة للقانون في محاولتها للحد من الجريمة والانحراف . فالسلوك المنحرف عرف كذلك نتيجة ردود الفعل الاجتماعية وان تبني المنحرف لتلك التسمية وتكرار قيامه بذلك السلوك كان نتيجة لردود الفعل وخاصة الوصم الرسمي . فالجريمة والانحراف ظاهرة سياسية ، أي أنها نتيجة لعملية سياسية ادت إلى وضع قواعد واصبحت مخالفة تلك القواعد من قبل البعض تشكل جريمة (انظر مثلا (Matza, 1969; Turk, 1964; Becker, 1963; Lemert, 1951) ولذا نجد أن البدايات الاولى لكتاب الاتجاه الراديكالي جاءت متأثرة بنظرية الوصم ، وأدبيات اليسار الجديد وغيره مما كان سائدا آنذاك .

ورغم القول بتأثر هذا الاتجاه بغيره ، إلا أن بعض ما طرحه اصحاب هذا لاتجاه جاء متميزا عما سبقه من اتجاهات . ورغم ذلك يتعذر وضع صورة متكاملة لهذا الاتجاه نظرا لتطرق الكتاب للعديد من الموضوعات وإلى اختلاف رأي فيما بينهم وتعديل البعض لا طروحاته عبر السنوات العشر الماضية . ورغم ملك التحفظات إلا أنه يمكن حصر آرائهم حول القضايا الأساسية التي اختلفوا فيها مع الاتجاه التقليدي السائد في علم الاجرام ، وتلك القضايا هي : تعريف لسلوك الاجرامي ، والموقف من القانون الجنائي ، واسباب السلوك الاجرامي ، كيفية الحد من مشكلة الجريمة ، ودور عالم الاجرام وعلم الاجرام .

تعريف السلوك الاجرامي :

يتفق أنصار المدرسة التقليدية الوظيفية المحدثون مع السلف الأوائل مثل دوركايم في نظرتهم للجريمة على أنها ظاهرة اجتماعية عادية وهي تمثل مخالفة للقواعد الاجتماعية والقانون الجنائي واللذين يعبران عن اجماع عام . ولذا نجد أن علماء الاجرام التقليديين قد سلموا بالتعريف القانوني للسلوك كمرجع ووحدة لتحليل . إلا أن البعض مثل (Sellin, 1938) قد أكد أن علم الاجرام يجب أن يهتم ولغرض التحليل العلمي لا بالسلوك المخالف للقانون بل بالسلوك الاجتماعي والذي يتنافى مع قواعد السلوك المقبول اجتماعيا ، ذلك لأن بعض المواطنين قد لا يعترفون بشرعية القانون ولكن بدلا من ذلك يمثلون لقواعد السلوك السائدة في لفئة الاجتماعية التي ينتمون إليها . ونلاحظ أن (Sutherland, 1940) قد اتخذ موقفا مماثلا ، فقد اثار جدلا واسعا حول تعريفه لما أسماه بجرائم ذوي الباقات البيضاء . إذ أن البعض يرى أن تلك النشاطات ليست مخالفة للقانون الجنائي (انظر مثلا (Tappan, 1947) بل هي مخالفة احيانا للقانون المدني . إلا أن Sutherland اعتبرها جرائم لأنها سلوك مخالف للثقة أو الائتمان وان ذلك السلوك متعمد وارادي ، وأن مثل ذلك السلوك قد نتج عنه أذى للناس . وأشار إلى أن تلك الأعمال لا تعتبر إجرامية لأن مرتكبيها من أصحاب السلطة والنفوذ وقد

جعلوا القانون الجنائي لا يشملها بتعريفاته (Sutherland, 1940) .

ونجد أن البعض من اصحاب الاتجاه الراديكالي قد اضافوا لذلك الموقف بعداً آخر من خلال مطالبتهم باعادة النظر بتعريف السلوك الاجرامي . فقد أشاروا (Schwendingers, 1970: 149) إلى أن علماء الاجرام بدلا من التسليم بالتعريف القانوني للجريمة ، عليهم اعتبار الجريمة كل سلوك يخالف لحقوق الانسان . وهذا التعريف سيسمح باعتبار أنظمة وعلاقات اجتماعية معينة كالامبريالية والتمييز العنصري والجنسي والرأسمالية بأنها اجرامية لانها تحرم الانسان من حقوقه الاساسية وينتج عنها أذى اجتماعي أشد خطرا من بعض الأعمال الفردية التي تعتبرها الدولة أعمالا اجرامية . أن هذا التعريف يستند إلى أن تعريف الاذى الاجتماعي من قبل من يمتلك سلطة التشريع قد استبعد الاعمال المؤذية التي تقوم بها الطبقة العليا من القانون الجنائي واقتصر على اعتبار بعض الاعمال التي تقوم بها الفئات الدنيا جرائم . ولذا نجد أن Schwendingers دعوا زملاءهم ولغرض التحليل العلمي إلى التخلي عن القانون الجنائي كأداة للتحليل واعتبار حقوق الانسان مقياسا للسلوك الانساني . والجدير بالذكر أن Schwendingers قد دعوا إلى تعريف مختلف عن التعريف السابق يشير إلى اعتبار الجريمة كل سلوك مؤذ للمصالح الاساسية للطبقة العاملة وحقوق أفرادها كحق الانسان في ظروف صحية وحقه في التعليم والتطبيق (Schwendingers, 1977: 10) .

ونجد أن بعض الراديكاليين قد استجاب للدعوة الاولى فقد اعتبر (Platt, 1974: 6) جريمة كل مخالفة لحقوق الانسان كحقه في المساواة في الطعام والاقامة والكرامة الانسانية وحرية تقرير المصير وحقه في التحرر من الاستغلال . أن تلك الدعوة كما هو واضح ستؤدي لا إلى تجاهل التعريف القانوني فحسب بل إلى تغير كلي في موضوع دراسة علم الاجرام . فبدلا من دراسة السلوك المخالف للقانون فعلى علماء الاجرام دراسة ما سمي بالسلوك المخالف لحقوق الانسان . ولذا نجد أن البعض يقول أن الجرائم العادية ما هي إلا أعراض لمشكلة اساسية وهي الامبريالية ، وعلى علم الاجرام الراديكالي في العالم الثالث دراسة وفهم الامبريالية من أجل فهم

جرائم الحقيقية المتمثلة في أنماط الاستغلال الوظيفي ، وفوضى التحضر ، لمستوى الصحي المتدني للفرد وظروف السكن السيئة ، وتهجير الريفيين ، لنظم التعليمية القائمة على المنافسة (Boeringer & Giles, 1977: 61) . وقد لم آخرون باطلاق جريمة على أعمال وسلوكيات أخرى مختلفة . إلا أننا نجد أن كثرة من الراديكاليين قد تجاهلوا تلك الدعوة عمليا واخذوا في بحوثهم التقليديين ، الحديث عن الجرائم كسلوك مخالف للقانون الجنائي . ومن الجدير بالذكر أن ماركس كما يشير (Greenberg, 1981: 27-28) لا يدعم التعريف المقترح بل يصر على الالتزام باعتبار الجريمة سلوك مخالف للقانون الجنائي .

ولقد ترتب على الدعوة لرفض التعريف القانوني وتبني التعريف الجديد أن بيرت النظرة لجرائم الشوارع . فنجد أن هناك اتجاها بين اليسار الجديد في ولايات المتحدة وبين بعض الراديكاليين من علماء الاجرام يدعون إلى اعتبار جرائم الشوارع التقليدية نوع من الثورة البدائية ضد النظام الرأسمالي واعتبار مجرمين بدلا من الطبقة العاملة طليعة الثورة (Greenberg, 1981: 28) . ونجد أن بين الراديكاليين البريطانيين (Taylor, Walton & Young, 1973) من أعطى معنى سياسيا لجرائم الشوارع واعتبرها نوعا من الاحتجاج ضد الاستغلال . وعلى هذا الاساس يعتقد (Currie, 1974: 112) أن هدف باركسية بالنسبة للجريمة هو الكشف عن الظروف التي تجعل الاعمال الاجرامية عبر عن بداية لوعي سياسي تقدمي أو أنها مجرد سلوك لأفراد لا يعون ولا ياضلون ضد النظام القائم . وباعتقاد Quinney ان المسألة قابلة للحسم على اساس أنه اذا كان السلوك الاجرامي نشاطا واعيا في التنظيم العمالي فان الجريمة تتكتسب طابعا سياسيا وثوريا (Quinney, 1977: 99-100) لكن تبدو المشكلة في تحديد نوع السلوك وطبيعة الظروف التي يمكن فيها اعتباره تقدما نابعا عن عي ثوري طبقي أم أنه سلوك رجعي نابع عن مصلحة أنانية فردية ، خاصة ونحن نحدث عن جرائم قتل واعتداء واغتصاب وسرقة وتجارة مخدرات وما إلى ذلك من جرائم راح ضحيتها ملايين من ابناء الطبقة العاملة .

والواقع أنه ليس هناك موقف موحد بين الراديكاليين من علماء الاجرام حول ما يسمى بجرائم الشوارع ، فهناك من يعتبرها عملا ثوريا ، بينما يراها البعض الآخر أعمالا رجعية ، وهناك من يتخذ موقفا وسطا مشيرا إلى أن بعض تلك الاعمال نشاط ثوري والبعض الآخر يعتبرها نشاطا رجعيا . فنجد أن بين بعض الراديكاليين (Platt, 1978: 33) من يرفض اعتبار تلك الأعمال أعمالا ثورية لأنها لا تضعف من سلطة البرجوازية ، ثم أن تكلفة تلك السرقات ستعود على المستهلك بالضرر وذلك عن طريق زيادة الاسعار أو تقليل جودة السلع . وقد ذهب البعض (Garafalo, 1978: 22) إلى اعتبارها نشاطات رجعية مضادة للثورة لان معظم تلك الاعمال قد ارتكبت لمصالح شخصية ولان ضحاياها في معظم الأحيان هم من نفس الطبقة الاجتماعية المضطهدة . إلا أنه يعتقد أن تلك الاعمال ما هي إلا تعبير غير واعى عن الشعور بالاضطهاد والاستغلال ، ولكن مع نمو الوعي الطبقي سيصبح بالامكان تطوير ذلك السلوك الاجرامي التقليدي إلى نضال ثوري فعال .

إلا أن موقف ماركس وانجلز كما يرى (Hirst, 1975: 216) واضح في هذا الصدد فهو موقف معارض بحزم لجرائم الشوارع التي تقوم بها عادة فئة Lumpen Proletariat واعتبرا تلك الفئة خطره ونفاية اجتماعية . وأشارا إلى أن تلك الفئة غير قادرة على أن تتخذ موقفا ثوريا لأنها تعاني من فراغ سياسي وفكري . وربما تقوم بقيادة ابناء الطبقة العاملة للقيام بأعمال السرقة والتهديد بالعنف ، واقصى ما يمكن أن تصل إليه من الأعمال السياسية هو صراع الشوارع . ولذا نجد أن نظرة ماركس وأنجلز لمن يقومون بجرائم الشوارع هي نظرة رافضة لاعتقادهم بان تلك الاعمال ستضعف الحركة العمالية . ويشير (Hirst, 1975: 216) إلى أن ماركس وانجلز اعتقدا أن النشاطات الإجرامية والمنحرفة ليست نوعا من الثورة السياسية ضد النظام القائم بل هي نشاط رجعي . والواقع أن آراء ماركس وأنجلز حول هذا الموضوع قد أسيء فهمها فقد أشار Wenger & Bonomo إلى عدم فهم Quinney والاخرين لما ذكره ماركس وأنجلز . فنجدهما يشيران إلى أن « أنجلز

ن يتحدث عن بروليتاريا تعمل والسرقة بالنسبة لها كانت مصادفة ، أما Quinne والآخرين فيتحدثون عن شريحة من البروليتاريا تعتبر السرقة عملا ، يس هناك أي دليل يشير إلى اعتبار انجلز لجرائم البروليتاريا اعمالا ثورية . (Wegner & Bonomo, 1981: 42)

وتبني تلك النظرة لجرائم الشوارع جعل بعض الراديكاليين من علماء الاجرام ظنوا لنزلاء السجون نظرة مختلفة ايضا فاعتبرهم البعض كنزلاء سياسيين ، اعتقدوا أن من واجبه دعم وتشجيع أي تحرك سياسي داخل السجون . يتحدث (Krisberg, 1975: 86) عن ما اسماه « بالنضال بين الجدران » واعتبر ذلك « العمود الفقري لعلم الاجرام الجديد وحركة التغير الاجتماعي » . إلا أن أحداث في السنوات الأخيرة قد برهنت على أن التكتلات في السجون الامريكية التي كان يعتقد أنها تقوم بنشاط سياسي ثوري هي في حقيقتها تكتلات قائمة على اساس عنصري أو ديني ولهدف وقتي ومحدود . وان بعض من كان يظن انهم قادة مفكرون ثوريون قد انتهوا نهاية غير متوقعة .

تلك النماذج من تفكير الكتاب الذين استعرضنا آراءهم تحاول أن تعطينا انطبعا ن السلوك الاجرامي كما هو معرف بالقانون الجنائي ، هو تعبير عن رأي الفئة صاحبة النفوذ . وأن مخالفو القانون من مرتكبي جرائم الشوارع ممكن تطويرهم ل فئة ثورية ، بينما نجد أن ماركس قد نظر إلى تلك الفئة كما يشير (Hirst, 1975: 216) « باعتبارها العدو الطبيعي لأي حركة عمالية منظمة ذات باديء » . والواقع أن اكثرية علماء الاجرام ترفض ذلك الموقف على اعتبار ان الحديث يدور حول سلوك مؤذ يروح ضحيته ملايين من ابناء الطبقة الفقيرة . اذا كان القانون الجنائي لا يشمل بتعريفاته بعض أنماط السلوك المؤذ لمؤسسات أو أشخاص من ذوي النفوذ فان هذا لا يعني ان نتلمس التبريرات لذلك السلوك وأن نلجأ إلى مرتكبيه كطليعة للثورة . ويشير أحد التقليديين إلى أن الجرائم عرفت من خلال عملية سياسية كانت حصيلتها حل وسط يمثل إلى حد ما رأى معظم لاطراف الاجتماعية وباعتقاده أنه ليس من المنطقي أن يهمل المجتمع السجناء وليس

منطقيا أن ينظر إليهم كمثال يحتذى . ويعتقد أن تلك المحاولات المضطربة والتخطيط في التفرقة في تحديد ما هو سلوك إجرامي وسلوك سوى سوف تؤدي إلى تحويل المجتمع إلى غابة . ويشير إلى أن التسليم « بالجريمة بين الفئات العليا لا يبرر الجريمة بين الفئات الدنيا » (Toby, 1980: 131) . والواقع أن جرائم الشوارع ليست قاصرة على المجتمعات الرأسمالية بل هي سمة كل المجتمعات المعاصرة رأسمالية كانت أم اشتراكية مع الاختلاف النسبي في المعدلات . وحتى بعض تلك السلوكيات المؤسسية التي يشير إليها الراديكاليون نجدها قائمة في بعض الدول الاشتراكية .

القانون الجنائي ونظام العدالة الجنائية :

ينظر التقليديون للقانون الجنائي على أنه أداة للضبط الاجتماعي وحل الخلافات بشكل عادل ودون تحيز . ولقد جاء ذلك القانون بنظرهم ليعكس القيم الاجتماعية والاتفاق بين الناس . وقد فسرت العقوبات على أنها أداة لتقوية الاتفاق حول القيم الاجتماعية ، (Durkheim 1895: 70) وهذا معبر عن نظرهم لنظام العدالة الجنائية كأداة للمحافظة على القيم والتقاليد . وحتى الستينات نجد أن علماء الاجرام قد اقتصروا في بحوثهم على أسباب الجريمة ووسائل الحد منها ، ولم يتطرقوا لكيفية ظهور القوانين وكيفية تطبيقها . ولكن عند ظهور نظرية الوصم في الستينات اصبح القانون الجنائي ونظام العدالة الجنائية الموضوع الاكثر اهتماما لعلماء الاجرام . ولقد تأثر اصحاب الاتجاه الراديكالي بنظرية الوصم ووجهت معظم بحوث الراديكاليين من البداية لتثبت أن القانون الجنائي وضع ليمثل مصالح طبقة معينة وهو ليس أداة لحل الخلافات بشكل عادل بل هو أداة تستخدم للظلم والسيطرة والتعسف ، وبالتالي لا يمثل مصالح الجماعة . وأشارت البحوث إلى أن هناك تحيز في تطبيق القانون فالأكثرية من الفقراء وأبناء الاقليات هم أكثر عرضة للاعتقال وأن اعتقلوا فهم أكثر عرضة للمحاكمة وأن حكم عليهم فهم أكثر تعرضا للبقاء في السجن لفترة أطول . فالشرطة تتحيز باختيارها لمن تعتقل من

فالفين ، والادعاء العام يتحيز بمن يقيم عليه الدعوى الجنائية والقضاة يتحيزون في سدارهم للاحكام والمجالس المختصة في السجون تتحيز باطلاق سراح بعض سجناء . وهذا الوضع المتحيز ضد الاكثرية المغلوبة ليس مصادفة ونتيجة سرفات شخصية بل هو نتيجة لتوزيع السلطة داخل المجتمع . فالفئات الاكثر خلا هي الاكثر نفوذا . ولذا فالاكثية من الفقراء والأقليات تصبح ضحية قانون والاجهزة المطبقة له فاصحاب هذا الاتجاه يعتقدون بأن القانون والاجهزة مطبقة للقانون لم تنشأ لحماية مصالح المجتمع ككل بل أوجدتها الطبقة الحاكمة لترض واحد هو المحافظة على الأمن والذي يعني المحافظة على حكم تلك الفئة . بول Quinney « أن القانون الجنائي هو أداة الدولة والطبقة الحاكمة للمحافظة على ديمومة النظام الاجتماعي الاقتصادي القائم » (Quinney, 1975: 199) .

ان الراديكاليين ينطلقون في فهمهم للجريمة والقانون الجنائي من خلال علاقتها لنظام الاقتصادي القائم . ونظرتهم للنظام الاقتصادي في الولايات المتحدة تشير ل أنه نظام رأسمالي قائم على استغلال طبقة لطبقة أخرى . ولذلك فان الطبقة ساحبة النفوذ تستخدم القانون كأداة للاكراه والسيطرة واستمرار الاستغلال لفئات المغلوبة ، وبهذا تتحول الاجهزة المطبقة للقانون من شرطة ومحاكم وسجون إلى مؤسسات للسيطرة والاكراه . يشير Chambliss & Sedmann إلى أن القانون يمثل أداة مؤسسية بيد أصحاب النفوذ ووظيفته تزويدهم بأكبر دعم اخلاقي إلى جانب اعتباره قوة اكراه تستخدم في الصراع » (Chambliss & Sedmann, 1971: 504) . فالقانون والاجهزة المطبقة له هدفها المحافظة على نظام الرأسمالي وتحقيق أهدافه وليس كما يقول التقليديون هدفها اشاعة العدل حماية المواطنين . ويشير Michalowski & Bohlander إلى أن القانون في ولايات المتحدة يخدم مصالح الطبقة الرأسمالية الحاكمة من حيث تسهيل الوصول لأهداف الرأسمالية وأسباغ الشرعية على عمليات القمع التي تمارس ضد الطبقة المغلوبة وأخيرا خلق تعريف للجريمة والتمسك به حتى يحقق المحافظة على المهدفين سابقين . ويعتقدان بأن القمع الذي يمارسه النظام الرأسمالي وأجهزته لا يكون

بالضرورة من خلال المصادمات السياسية بل من خلال السيطرة على تعريف القانون . فمن خلال تلك السيطرة يحدد النظام أي الأعمال وبالتالي أي الاشخاص الذين يمكن اعتبارهم ممن يشكلون أذى . ويجري استبعاد الاعمال المؤذية التي تقوم بها الطبقة الحاكمة . والمحصلة النهائية أن الناس يصلون إلى قناعة وفهم للجريمة يخدم مصالح الطبقة الحاكمة (Michalowski & Bohlander, 1976: 100-105) .

والقانون الجنائي من وجهة نظر هذا البعض من الراديكاليين لا يعتبر ضروريا ، وبما أنه أداة للظلم فمن الأفضل استبداله بما يسمى بعدالة شعبية **Popular Justice** . ويشير Quinney أنه في المراحل النهائية للنظام الرأسمالي وبداية النظام الاشتراكي سوف يفقد نظام العدالة الجنائية فعاليته وسوف يظهر مكانه بديلا هو العدالة الشعبية . وعند الانتقال للاشتراكية سوف يسود ذلك النظام على صعيد المجتمع والدولة . ويعطي مثلا لما هو عليه الحال في بعض الدول الاشتراكية كالصين وكوبا من انتشار المحاكم في الاحياء الشعبية في تلك الاقطار وقيام سكان الاحياء بانتخاب ممثليها . ويشير إلى أن تلك المحاكم تلتزم بالتقاليد والاعراف لحل القضايا المطروحة وهدفها ليس معاقبة المخالفين بل تثقيفهم داخل المجتمع المحلي . فالاولوية هنا تأتي في نشر جو من المحبة والتفاهم بدلا من فرض القانون (Quinney, 1974: 191; 1979a: 419-422) . ولقد كان من نتيجة البحث في إيجاد بدائل لنظام العدالة الجنائية عن طريق الغاء المركزية وسيطرة المجتمع المحلي وقيام نظام العدالة الشعبية أو الفوضوية أن اصبحت هذه الموضوعات ذات شعبية بين اصحاب هذا الاتجاه (انظر مثلا , Brady, 1981; Lee & Visano. 1981; Pfohl, 1981; Pepinsky, 1978; Tifft, 1979) .

أشارت الكتابات التي استعرضناها إلى أن القانون أداة بيد الطبقة الحاكمة تستخدمها لتحقيق مصالحها . والجدير بالذكر أن الراديكاليين غير متفقين فيما بينهم حول قبول تلك الاطروحة . وذلك لان تلك الاطروحة تتضمن نظرة متطرفة وغير واقعية في معظم الاحيان والحالات . فمن الجائز أن هناك بعض

قوانين والممارسات قد ينطبق عليها ذلك الوصف إلا أن اكثرية القوانين وكثير من ممارسات الاجهزة المطبقة للقانون لا تعبر عن مصالح الطبقة الحاكمة . فنجد في Chambliss في تعديل واضح لموقفه السابق يشير إلى تقصير تلك الاطروحة في تصويرها المبالغ فيه لوحدة الطبقة الحاكمة وقدرتها على الاتفاق على اصدار قوانين وأحكام تعبر عن مصالحها فقط ، مقابل جماهير غير مبالية (Chambliss, 1974: 38).

والواقع يتعذر على الكثيرين قبول تلك الاطروحة كأمر مسلم به لأنها لا يمكن ان تعبر عن واقع الأمر في الولايات المتحدة أو الدول الغربية الاخرى . فلو كان من التشريع واصدار الاحكام هينا بهذه الدرجة فلماذا لا تكون كل القوانين الاحكام معبرة عن مصالح تلك الطبقة ؟ ولماذا يخالف ابناء تلك الطبقة القوانين اذا كانت تعبر عن مصالحهم ؟ فمن حين لآخر نسمع عن إقالة ومحكمة مسؤولين كبار في الحكومة أو الشركات بسبب الحصول على رشاي أو القيام بممارسات غير قانونية اخرى . ومن المعروف في تلك المجتمعات ان الفئات المغلوبة لها صوت سموع . وما القوانين التي صدرت ضد التحيز في التوظيف أو قوانين حماية المستهلك أو قوانين العمل والعمال أو قوانين التلوث ضد الشركات الكبرى إلا مثلة على ذلك . رب قائل يقول أنها قوانين صعبة التطبيق أو أنها قوانين جاءت فقط لتضفي الشرعية على الطبقة الحاكمة . لكنها قوانين على اية حال جاءت نتيجة الضغوط التي تعاني منها الفئات الدنيا . فيشير (Friedrichs, 1980b: 153) إلى أنه رغم أن هدف القانون والنظام القضائي هو المحافظة على النظام الرأسمالي إلا أن بعض القوانين ليست في مصلحة الطبقة الرأسمالية بل جاءت مصلحة الفئات الفقيرة ، بالاضافة إلى أن الطبقة الرأسمالية ليست متحدة في مصالحها . وقد انتقد (Shichor, 1980: 193-194) موقف اولئك الراديكاليين من نظروا إلى النظام القضائي والقانون كادوات بيد الطبقة الرأسمالية . فالقوانين في تلك المجتمعات جاءت نتيجة لحل وسط بين فئات ذات مصالح متباينة . كما أن توزيع القوى في النظام الرأسمالي اكثر تعقيدا مما يصفه الراديكاليون . ويرى البعض

ان القول بأن تشريع القوانين وتطبيقها يعكس صراعاً بين فئات اجتماعية مختلفة تحاول كل منها أن تكون القوانين معبرة عن قيمها اقرب إلى موقف ماركس من موقف الراديكاليين الذي يرى بأن القوانين هي أداة بيد الطبقة الرأسمالية . فالقوانين من وجهة النظر هذه عبارة عن حل وسط بين قوى مختلفة ويمكن القول بأنه تعبير عن اتفاق . ولذا فموقف الراديكاليين كما يشير (Bernard, 1981: 373-374) لا يتوخى البحث عن الحقيقة بقدر ما هو محاولة للاطاحة بالنظام الرأسمالي .

ويبدو أن حديث الراديكاليين عن بدائل لنظام العدالة الجنائية لا يتسم فقط بالمثالية ، بل يتسم بتجاهل تام للوقائع خاصة عند الحديث عن نظام العدالة الجنائية في بعض الاقطار الاشتراكية مثل كوبا والصين . أن التقارير حول العدالة الجنائية في تلك الاقطار تشير إلى الاستخدام المكثف لعقوبة السجن ، والاعدام ، وارسال المعارضين إلى معسكرات العمل النائية ، وإلى وجود ملايين من المجرمين على العمل في معسكرات الاعتقال في الصين وكوبا والاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية . ولذلك يبدو أن ما يردده الراديكاليون حول القضاء والقانون في تلك الاقطار أقرب ما يكون إلى الجهل منه للمثالية . والواقع أن ممارسات تلك الاجهزة في الدول الاشتراكية قد دعت البعض إلى الشك في جدوى الغاء نظام العدالة الجنائية والقانون عند قيام المجتمع الاشتراكي ، فالتجربة في تلك الاقطار تؤكد الحاجة لوجود قانون يحمي الفرد من سلطة الدولة .

ونقطة اخرى يثيرها الراديكاليون وتتعلق بالدراسات التي أجريت في أقطار مختلفة والتي تشير إلى أن هناك أجماعاً حول خطورة السلوك الاجرامي والمنحرف بأنماطه المختلفة (انظر Sellin & Wolfgang; 1964, Newman, 1976 ، ١٩٨٠ الثاقب وسكوت) . فيشير Michalowski & Bohlander إلى أن وجود إجماع بين الفئات المختلفة حول مستوى خطورة بعض الجرائم لا يعني أن القانون يمثل الصالح العام أو أن ذلك يخدم مصالحهم أو مصالح المجتمع فمن الصعب فهم ظاهرة الجريمة خارج ذلك المحتوى الاجتماعي الذي عرضته السلطة

ن خلاله . فالقانون الجنائي والأجهزة المطبقة للقانون تساعد على خلق تصور
معنى معين لجرائم الشوارع والتستر على الجرائم الاقتصادية وغيرها للطبقة
حاكمة . ان نظام العدالة الجنائية في الولايات المتحدة يخدم مصالح الطبقة الحاكمة
ن خلال خلق الوعي الذي يوحى للناس بأن التعريف القانوني لما هو إجرامي إنما
باء لصالحهم وهذا النوع من الوعي سيؤدي إلى خدمة شرعية الدولة
أركيسين عدم التسليم بما يطلق عليه اتفاق أو إجماع حول ما يعتبر جرائم
خطورتها . فالواقع أن الناس قد أتفقت كما تظهر بعض الدراسات لكن المشكلة
خلق بنوع السؤال المطروح . فالناس تتفق على أن القتل خطأ ، ولكنهم لا يتفقون
ول ما هو القتل أو ماذا يعني الاغتصاب الخ ، فالمشكلة التي يجب أن
نظي بالعناية هي تحليل السيطرة الايديولوجية وكيفية عملها بدلا من افتراض أو
سليم بالاجماع المستمد من استقصاء الرأي العام (Chambliss, 1980: 60) .

أما فيما يتعلق بالدعم والتأييد الشعبي للقانون وأجهزته فان Quinney يسلم
ن دراسات اتجاهات الرأي العام تشير إلى أن الناس تؤيد سياسة الحكومة في
ربها ضد الجريمة . وان هناك اعتمادا رئيسيا من قبل الناس على الشرطة في
سيطرة على الجريمة ، وهناك مطالبة بتشديد العقوبات على المخالفين بدلا من
سين اوضاعهم الاجتماعية كوسيلة للحد من الجريمة . لكنه يشير إلى أننا يجب أن
نقع في وهم ونعتقد أن اتجاهات الرأي العام حول الجريمة تحدد سمات السياسة
بنائية ، بل أن السياسة الجنائية والايديولوجية الرسمية هي التي تحدد اتجاهات
أي العام حول هذا الموضوع . ويشير إلى أن الرأي العام يتبلور نتيجة عملية
سبل للادمغة تمارسها الطبقة الحاكمة من خلال أجهزتها الاعلامية المختلفة .
كذا تحدد الطبقة الحاكمة كيف يفكر الناس وكيف يحكمون . ويشير إلى أن
م جانب هو أقناع الناس بأن ذلك النظام القانوني هو أفضل وسيلة لحفظ
نظام ، وأن عملية السيطرة على الجريمة هي للصالح العام . ويحاول النظام الترويج
يديولوجية السلطة حول الجريمة وجعلها أكثر استساغة من خلال التركيز على
حقوق المدنية التي تضمن حقوق الافراد . ولكن الواقع أن أي تهديد للسلطة يأتي

عن طريق استخدام تلك الحقوق سيؤدي حتما إلى الغائها . والحل في رأيه هو ظهور وعي جديد يؤدي إلى تحرير الناس من الايديولوجية الرأسمالية ، ولن يتم ذلك إلا من خلال تعرية أو كشف تلك الايديولوجية والواقع الذي فرضته (Quinney 1979a: 35-37; 68-69; 1974: 149-155) .

إن الحديث حول الاتفاق وشكله واي من تلك البحوث والدراسات اكثر صوابا سيدخلنا في موضوع جديد في علم الاجرام هو الايديولوجية والجريمة . والواقع أن هناك القليل من الدراسات التي تحاول أن تحدد كيف يشكل الناس مواقفهم من الجريمة والمجرم . ما هو دور الدين وما هو دور المدرسة وما هو دور اجهزة الاعلام ؟ ما هو دور الاصدقاء والعائلة والاقارب ؟ ما هو أثر التجارب الشخصية في تكوين المواقف حول الشذوذ والانحراف ؟ هل هناك اختلاف بين الناس في مواقفهم من الجريمة والمجرم حسب عوامل كالطبقة الاجتماعية والجنس والسن والعنصر .. الخ ؟ كل هذه اسئلة بحاجة إلى اجابات من خلال دراسات وافية لكي يتمكن الفرد من البت في الحوار الدائر حول الاجماع . أما بالنسبة لادعاء (Quinney, 1974) من أن الحقوق والحريات المدنية أعطتها الطبقة الحاكمة وفق القواعد التي وضعت وتفسيرها لتلك القواعد . فيشير (Klockars, 1979: 497) إلى أن أولئك مخطئون فيما لو استخدمنا أي مفهوم للقوة أو الامتياز فسنجد أن تلك الحقوق هي في مصلحة الفئات المغلوبة .

أسباب السلوك الاجرامي :

شكل بحث السببية الموضوع الأهم في علم الاجرام على مدى عشرات السنين . فقد كرس التقليديون معظم بحوثهم للبحث في أسباب الجريمة . وفي منتصف الستينات ظهرت نظرية الوصم وكان تركيز أصحابها كما اشرنا من قبل - لاعلى أسباب الجريمة بل على ردود الأفعال للعمل الاجرامي . وانتقل البحث من معرفة الاسباب السيكلولوجية أو البيولوجية أو الاجتماعية في خلفية المجرم والتي دفعته للجريمة إلى البحث في كيفية رد المؤسسات من شرطة ومحاكم على المخالفين

اسباب صدور بعض القوانين . فانتقل التركيز اذن من الفرد إلى المؤسسة السبب هو اعتقاد اصحاب هذا الاتجاه بأنه ليس هناك مواصفات وأسباب شخصية دفعت أناساً إلى ارتكاب أعمال مخالفة للقانون ، بل أن الأجهزة المطبقة لقانون والجماعات ذات النفوذ توصم أشخاصاً وافعالاً بأنها شاذة واجرامية . اولئك الاشخاص والجماعات هم عادة من غير ذوي النفوذ .

وجاء الاتجاه الراديكالي في السبعينات متأثراً بنظرية الوصم ، وباتجاه الظواهر Phenomenolog والقائل بالبحث عن معنى أو مغزى الفعل بالنسبة للفاعل . كانت نتيجة ذلك أن أبتعد الراديكاليون كلياً عن بحث أسباب الجريمة وأنتهوا إلى محاولة إيجاد مغزى سياسي للعمل الاجرامي وتصويره على أنه ردود أفعال للظروف التي يعيشها اولئك الناس . وباعتقادهم أن المجتمع الرأسمالي الذي أدى إلى فقر طامع واسع من المواطنين نتيجة للاستغلال قد ادى ايضا إلى خلق قيم جديدة لدى هؤلاء تدفعهم لارتكاب تلك الجرائم كحب الذات والطمع . ويشير Chambliss إلى أن « الجريمة والقانون الجنائي في المجتمعات الرأسمالية هي من اجل العلاقات الاجتماعية التي خلقت نظاماً يستغل العمال لمصلحة الطبقة الرأسمالية » (Chambliss, 1976: 5) . فالسلوك الاجرامي حسب هذا التصور هو « رد فعل لظروف الحياة التي تمثلها الطبقة الاجتماعية للفرد » (Chambliss, 1976: 9) . ويشير Quinney إلى أن السلوك الاجرامي بين الفئات الفقيرة هو ع من الفعل الواعي أو غير الواعي في الصراع الطبقي . فالجريمة حسب هذا مفهوم هي جزء لا يتجزأ من الصراع الطبقي خلال التطور الرأسمالي . ويشير إلى معظم السلوك الاجرامي طفيلي وهذا يشمل الجرائم الموجهة ضد الاموال لسطو والسرقة أو بيع المخدرات وغيرها ، ويرى ان تلك الجرائم رغم أن الدافع هو الحاجة للبقاء إلا أنها نتاج النظام الرأسمالي . ويعتبر أن تلك الجرائم في مصلحة النهائية مضادة للنظام الرأسمالي . أما الجرائم الموجهة ضد الاشخاص مثل قتل والاعتداء والاعتصاب ومعظم ضحاياها بطبيعة الحال من ابناء الطبقة الفقيرة بها وأرتكبها اشخاص لاقوا معاملة وحشية من خلال الظروف التي يعيشونها ،

وتلك الجرائم تحدث في حالات مفاجأة والتي هي نتيجة للتكيف للرأسمالية
(Quinney, 1979a: 221-222) .

ويقدم Schwendingers تفسيراً مماثلاً للجرائم العنف وخاصة الاغتصاب .
فجرائم العنف باعتقادهما هي نتاج النظام الرأسمالي حيث نجد أن التناقضات في
ذلك النظام تزيد كراهية بعض الرجال نحو المرأة . والاغتصاب ما هو إلا تعبير
تؤدي إليه الآثار الاجتماعية والنفسية لتلك التناقضات . وحتى يمكن القضاء أو
الحد من جرائم الاغتصاب وجرائم العنف لا بد من ازالة النظام الطبقي واستبداله
بنظام اشتراكي يخلو من الجريمة كما في كوبا والصين الشعبية والمانيا الشرقية وغيرها
من الدول الاشتراكية (Schwendingers, 1974: 25) . ويرى Platt أن جرائم
الشوارع ليست فقط نتاج نمط الانتاج الرأسمالي لكنها في الواقع ظاهرة مستوطنة
وملازمة للرأسمالية في مراحل تطورها النهائية . ويرى أن الظروف الحياتية للفئات
المغلوبة هي المسبب لتلك المعدلات العالية من جرائم الشوارع . وتلك الجرائم ليس
سببها الفقر وعدم توزيع الثروة وفوضى الممارسات في سوق العمالة وحسب بل
هي وليدة الايدولوجية الفردية ونوع العلاقات الانسانية المتردية وهما سمتان لتمط
الانتاج الرأسمالي في مراحله المتقدمة (Platt, 1978: 29-33) . ويحاول Taylor
ان يربط بين زيادة معدلات الجرائم في المجتمعات الرأسمالية والاتجاه السياسي للنظام
القائم . فيشير إلى أن السنوات الأخيرة لحكومة العمال في أواخر السبعينات
شهدت انخفاضاً في معدلات الجرائم المعروفة للشرطة إلا أن تلك المعدلات ازدادت
منذ أن تسلم المحافظون السلطة بقيادة Thacher والسبب يعود إلى سياستها
الاقتصادية المتقشفة والتي أدت إلى ازدياد البطالة . ويلاحظ أن ذلك الاتجاه قائم
ايضاً في الولايات المتحدة حيث اتخذت حكومة Reagan خطوات أدت إلى
التراجع في تقديم الدعم للخدمات الاجتماعية ، وتراجعت عن السياسة الليبرالية في
اصدار العقوبات وسياسة العلاج والاصلاح في السجون . ولذا فان اعداد
السجناء قد زادت هناك (Taylor, 1982: 11) .

من الواضح أن ما استعرضناه من كتابات اصحاب الاتجاه الراديكالي تشير إلى عدم اهتمامهم بالبحث في أسباب الجريمة كما فعل التقليديون . فالقول أن الفقر أو ظروف أو النظام الاقتصادي كسبب للجريمة هو محاولة للحديث عن العموميات بدلا من التخصيص وهو بالتالي قول تعوزه الدقة . فجرائم الشوارع هي سمة من سمات المجتمعات الحديثة رأسمالية كانت أم اشتراكية مع الاختلاف في المعدلات ولا كمن للمرء أن يأخذ الولايات المتحدة مثلا منفردا للمجتمعات الرأسمالية فهناك مجتمعات رأسمالية أخرى معدلات الجريمة فيها توازي الأرقام الرسمية لبعض الدول الاشتراكية . ثم أن الفقر أو الظروف لا يمكن أن ينظر لها كسبب للجريمة فهناك مجتمعات فقيرة في دول آسيا وأفريقيا معدلات الجريمة فيها منخفضة لدرجة كبيرة . ثم اذا كانت الظروف هي السبب فلماذا يرتكب الجرائم عدد محدود من تلك الفئات المغلوبة ولا ترتكبها الاكثرية التي تعاني من تلك التناقضات . وعلى راديكاليين أن يقدموا تفسيراً لانتشار أنماط معينة من الجرائم في الأحياء الفقيرة ، لعصابات الاحداث والمخدرات والدعارة والحرائق المتعمدة والسراقات الاغتصاب وغيرها مما تعاني منه تلك الأحياء في الولايات المتحدة . ثم كيف سر الراديكاليون ارتكاب ذوي النفوذ من كبار الموظفين الحكوميين أو موظفي شركات لسراقات بعض الاموال والتي تأخذ أشكالا متعددة . إن تلك الاسئلة غيرها لا يمكن الاجابة عليها من خلال تلك الكتابات لان الاهتمام كما هو واضح يتناول البحث عن اسباب الجريمة بل بدلا من ذلك يركزون معظم بحوثهم على سباب التجريم . إن إهتمام الراديكاليين ينصب على كيفية نشوء القوانين مصادرها وكيفية تطبيقها ، ثم في مغزى العمل الاجرامي . ويعترف Young في عدم اهتمامهم بالبحث عن اسباب السلوك الاجرامي جعلهم غير قادرين على مشاركة في النقاش السياسي الدائر حول زيادة معدلات جرائم الشوارع (Young, 1975: 70) . ويعتقد البعض أن تجنب الراديكاليين موضوع البحث عن سباب الجريمة هو خوفهم من أن ذلك سيقودهم إلى السير في دروب التقليديين . يعتقد أحد الراديكاليين (Spitzer, 1980: 180) أنه لا بد من تطوير نظرية سباب الجريمة في ظل الرأسمالية تتضمن كلا من البعد السيكولوجي والاجتماعي

بدلاً من النظر إلى الجريمة على أنها مجرد انعكاس للسيطرة ، وإلا لن يوفقوا في حل التناقضات التي حالت دون جهود التقليديين والماركسيين لمعرفة أسباب السلوك الاجرامي .

الحد من مشكلة الجريمة :

إن وضع سياسة للحد من الجريمة يستند دوماً إلى نظرية في أسباب الجريمة ، وبما أن الاتجاه الراديكالي لم يهتم بأسباب الجريمة فإن سياسة الحد من الجريمة لم تحظ باهتمام كبير لدى أصحاب هذا الاتجاه . وربما هناك سبب آخر لعدم مشاركتهم في طرح بدائل للوسائل التي اقترحها التقليديون والسبب كما يرى البعض هو خوفهم من طرح حلول قد يكون لها دور مباشر أو غير مباشر في اتخاذ إجراءات قمعية ضد الأقليات والفقراء أو إجراءات من شأنها الحد من الحريات . ولذلك فقد اقتصرت أطروحاتهم في البدء على القول بأن مشكلة الجريمة هي وليدة تناقضات في المجتمع الرأسمالي وسوف تتلاشى بمجرد زوال ذلك النظام وبناء المجتمع الاشتراكي . فوجد أن Quinney يقول « بالتحول وحده لما بعد الرأسمالية إلى الاشتراكية يصبح ممكناً مواجهة التناقضات التي خلقت مشكلة الجريمة . وسوف تستمر الجريمة كأمر واقع ما دام المجتمع الرأسمالي قائماً » : Quinney, 1977: 126 . ومن الواضح أنه يشير هنا إلى أن الظروف خلال الانتقال للاشتراكية ستجعل من الممكن حل مشكلة الجريمة . ونجد أن Schwendingers ينظرون للمشكلة نظرة مماثلة لما سبق ، فجرائم العنف باعتقادهم هي نتيجة التناقضات في المجتمع الرأسمالي ويكون لها آثار نفسية اجتماعية تدفع بعض الرجال إلى كراهية النساء واغتصابهم . وباعتقادهم أن حل مشكلة جرائم العنف والاعتصاب يتمثل « بتغيير النظام الطبقي القائم على الظلم في أمريكا اليوم إلى اقتصاد سياسي اشتراكي يخلو نسبياً من الجريمة في المستقبل » (Schwendingers, 1974: 25) .

يتضح أن أطروحات هذا الاتجاه في مجملها متماثلة وتوحي بأن ظاهرة الجريمة سوف تتلاشى عند قيام المجتمع الاشتراكي . ولكن ما يميز تلك الدعوات أنها لا

نعطي صورة واضحة وتفصيلية لكيفية حدوث ذلك . فنجد أن تلك الاطروحات تتميز بالغموض وقصور في التفاصيل . إن كتاب هذا الاتجاه يتحدثون كما اسلفنا عما يسمونه بالعدالة الشعبية كبديل لنظام العدالة الجنائية القائم في الدول الرأسمالية وشبيه لما هو قائم في دول المنظومة الاشتراكية . إلا أنهم لا يعطون تفاصيل دقيقة عن ذلك النظام . فنجد Quinney يشير إلى أنه من خلال النضال والتحول إلى اشتراكية سيصبح نظام العدالة الجنائية المستقبلي واضحاً (Quinney, 1977: 163) . ومن المسلم به أن بعض أنماط الجريمة وخاصة الجرائم الاخلاقية كالعدارة القمار والمخدرات وبعض جرائم العنف كالقتل والاعتصاب قد انخفضت معدلاتها لدرجة كبيرة في الدول الاشتراكية ولكن لا بد من التساؤل حول سبب ذلك هل هو عائد لنظام الضبط الاجتماعي القائم على القمع كما يشير (Klockars, 1979) أم إلى عدم توفر الاسلحة النارية أو حرية الانتقال كما في الولايات المتحدة . أم أن الأمر عائد إلى عامل اقتصادي وهو توفير العمل لمن يطلبه وبالتالي القضاء على البطالة على العكس مما عليه الأمر في الدول الرأسمالية ؟ وربما يعود الأمر إلى دور لايدولوجية في حياة الفرد هناك ، فاجهزة الاعلام والتنظيمات الحزبية وشبه الحزبية والتي تضم مختلف الاعمار والاجناس تركز على الالتزام بما يسمى الاخلاق الاشتراكية والثورية . وربما يعود السبب في انخفاض معدلات الجريمة — غم عدم وجود ارقام رسمية في معظم تلك الدول — عن مثيلتها في الولايات المتحدة لكل تلك الاسباب مجتمعة .

وكما اشرنا فان الراديكاليين عندما يشيرون إلى تلك الانماط المثالية للعدالة شعبية فهم يشيرون إلى أنها شبيهة من حيث المبدأ بما هو قائم في الدول الاشتراكية . لكن هناك تقصير واضح في هذا الموقف وهو عدم اعلان موقفهم من أساليب الحد من الجريمة والانحراف هناك ؟ ما هو موقفهم من القوانين الجنائية التي صدرت هناك ؟ هل هي قوانين للحد من أعمال وممارسات ضد مصالح الحزب أو النخبة الحاكمة ؟ فالقوانين في الدول الرأسمالية حسب اطروحاتهم سدرتها الدولة وسمت أعمالاً معينة جرائم لأنها ضد مصالح الطبقة الحاكمة . فما هو موقفهم من الأجهزة المطبقة للقانون في تلك الدول ؟ ما هو الدور المتوقع

للدولة في ذلك المجتمع الاشتراكي المرتقب ؟ هل سيكون شبيها لدور الدولة في المجتمعات الاشتراكية المعاصرة ؟ اذا كان الامر كذلك فهناك من يطالب بقوانين وتشريعات لحماية حقوق وحرقات الأفراد من الانتهاك وذلك نتيجة لممارسة السلطة في تلك الدول الاشتراكية . والأمر هنا يدعو المرء للتساؤل حول مدى امكانية قيام عمالة شعبية حقيقية مع وجود سلطة الدولة ثم هل التحول للاشتراكية يسمح باقامة تنظيمات شعبية ديموقراطية ممثلة للاكثرية ومختارة بحرية ؟ ان المطلوب من اصحاب هذا الاتجاه التصدي بالتقييم لأساليب الضبط الاجتماعي في الدول الاشتراكية ومقارنته ليس بالدول الرأسمالية فقط بل بالمجتمع الاشتراكي المقترح في الولايات المتحدة . فمن المعروف أن تعريف الجريمة وبالتالي القوانين الجنائية هي من صنع النخبة في الحزب الحاكم في تلك المجتمعات وإن أجهزة الضبط الاجتماعي من شرطة ومحاكم وسجون في يد تلك النخبة . وإن تجاهل الراديكاليين لتقييم تجربة تلك البلدان وتقييم القوانين التي تحد من الحريات وأساليب القمع المختلفة التي تمارسها أجهزة الضبط الاجتماعي لن تساعد في فهم المجتمع المستقبلي الذي يتحدثون عنه . والمشكلة أن البعض منهم يتحدث عن مجتمع مثالي يصعب على المرء تخيل قيامه . فالمجتمع الذي يتحدث عنه Quinney يتسم بالديموقراطية واللامركزية والغاء الملكية الخاصة وبعادلة شعبية وقيم اشتراكية كالتعاون والمساواة والمشاركة والديموقراطية والحرية : (Quinney, 1974: 188) . لكن أين دور القانون وأجهزة الضبط الاجتماعي ونظام العدالة الجنائية في ذلك المجتمع ؟

ويبدو أن الراديكاليين قد شعروا في الآونة الأخيرة بتقصيرهم فيما يتعلق بطرح بدائل للحد من الجريمة . فنجد أن (Platt & Takagi, 1982: 3) يشيران إلى أن ما تطرحه CSJ يميل إلى « المثالية والاسكولاستية Scholasticism » ويقترحان التركيز في المستقبل على برامج وقضايا متعلقة بالسياسة الاجتماعية وخاصة ما يتعلق بالسجون وجرائم الشوارع . ويشير (Taylor, 1982: 4) إلى أن اليسار قد انشغل خلال السبعينات في التنظير حول فرضية المستقبل الاشتراكي

ون الالتفات لايجاد الحلول العملية لمشكلة الجريمة التي تشغل أذهان الكثيرين .
نما أستغل اليمين موضوع « القانون والنظام » واكتسب شعبية واسعة .
الموضوع ذو أهمية لأنه يتعلق بقضايا واقعية وأخطار ومخاوف تواجه الناس في
حياتها اليومية ، ولذا فعلى اليسار أن يأخذ زمام المبادرة ويعيد بناء السياسة
لاشترابية (Hunt, 1982: 16) .

وفي تعديل واضح لبعض اطروحاته وفي محاولة لنقد الاتجاه نجد أن Platt
شارك الرأي السابق ويشير إلى أن اليمين استغل قضية « النظام والقانون » لان
الجريمة مشكلة حقيقية في الاحياء الفقيرة ، ويعتقد أن نجاح اليمين كان سببه أيضا
شل اليسار في دراسة مشكلة الجريمة بصورة جدية واقتراح بدائل للسياسات
قائمة . ويتهم اليسار الجديد بان سياسته غير ناضجة سياسيا ويكتنفها عدم
وضوح في الاستراتيجية والتكتيك . أما الاتجاه الراديكالي في نقده لنظام العدالة
الجنائية فإنه يتصف بأنه اخلاقي ومثالي ونظري . فلا يكفي أن نصف ظاهرة
الجريمة بأنها سمة من سمات الرأسمالية ، فوجهة النظر هذه خاطئة وساذجة وتدل
على الكسل والتهرب من معالجة واحدة من أهم المشاكل المعقدة التي تواجهها
الارضية . وقد اقترح Platt مجموعة من المقترحات معظمها أصلحية وبحاجة
دعم الحكومة وهي لا تخرج عن ما يطالب به التقليديون ومنها : المساواة باطلاق
سراح بكفالة والغاء عقوبات السجن الالزامية ، واستخدام عقوبات سجن غير
بددة ، ومحاربة التعصب العنصري بين المهنيين العاملين في قطاع العدالة
الجنائية ، ومعاقبة جرائم الشركات وجرائم العنف العنصري ، وزيادة فرص العمل
تقليل من نسبة السجناء ، وتخصيص الأموال لايجاد بدائل للسجون في الاحياء ،
دعم الحقوق الانسانية للسجناء (Platt, 1982: 38) .

وقد اقترح (Gross, 1982: 51-54) برنامجا للحد من الجريمة انطلق في مجمله
ما هو مطروح في الساحة من قبل التقليديين . وهذا البرنامج يشمل أولا تطوير ما
هو قائم في كثير من المدن الامريكية من برامج لحماية المجتمع المحلي وذلك من قبل
سكان أنفسهم . وثانيا اقترح يتعلق باصدار تشريعات لحماية ضحايا الجريمة

وتوفير الحماية والتعويض للشهود ، وإعادة سريعة للمسروقات ، وخدمات قانونية مجانية للمحتاجين ، وتعويض للضحية إما من قبل الفاعل أو من جانب الحكومة . واقتراح ثالث يتعلق بإنشاء برنامج في الأحياء الفقيرة للمساعدة في إيجاد عمل للعاطلين منهم . وقد أخذ كتاب آخرون بطرح اقتراحات مماثلة لما طرحه Gross في محاولة لإيجاد بدائل عملية لسياسة « النظام والقانون » التي دعا إليها اليمين للحد من مشكلة الجريمة (انظر , Michalowski, 1983; Boostrom, 1983; Boehringer. et. al, 1983) .

ويشير التقليديون والليبراليون منهم على وجه الخصوص إلى أن الراديكاليين يجب أن يلوموا أنفسهم على انتصار سياسة اليمين تجاه الجريمة فهم أول من هاجم سياسة الإصلاح أو إعادة التأهيل وادى ذلك إلى أحداث فراغ حاول أن يملؤه اليمين واليسار . ويبدو أن شعارات اليمين وسياسته الداعية إلى القمع للحد من الجريمة أدت إلى استجابة قطاع واسع من المواطنين والمشرعين . فالراديكاليون في ادعائهم أن السجناء لا يمكن علاجهم قد شاركوا أطروحات اليمين القائلة بأن السجناء خطرين وأن هدف السجن العقوبة لا العلاج . إلا أن هؤلاء يعتقدون بأن فكرة الإصلاح والعلاج لم تمت ومن الممكن أن تتم وتكون فعالة حتى لو لم يكن هناك تغير ثوري في العلاقة التطبيقية : (Cullen & Wozniak; 1982: 23-33) .

دور علم الاجرام وعالم الاجرام :

يأخذ الراديكاليون على التقليديين تبنيهم لتعريف الدولة للسلوك الاجرامي واتخاذهم القانون كمقياس في تحليلاتهم ولذلك نجد أن بعضهم قد رفض ذلك التعريف نظريا وقدم بديلا عنه . يأخذون على التقليديين ما يعتبرونه هدفهم وهو الإصلاح على سعيد الفرد والمجتمع وذلك لاعتقادهم أن بالامكان اقامة مجتمع مستقر ونظام عدالة جنائية انساني تحت الظروف الراهنة في الولايات المتحدة . بينما يرى الراديكاليون أن هذا النوع من الإصلاح كإطلاق السراح المشروط

تعليق العقوبة الصادرة وبيوت منتصف الطريق ، ومحاكم الاحداث وغيرها قد خدمت الدولة في زيادة قبضتها على الفقراء . ويؤخذ على التقليديين ايضا اهتمامهم الجزئي قبل الكلى وخلو نظرياتهم من التحليل التاريخي والديالكتيكي (Platt, 1972: 2-4).

ويرى Quinney أن علم الاجرام بكافة الفئات العاملة تحت لوائه كان ولا زال « من حيث الفكر والتطبيق علما يهدف إلى السيطرة على كل ما يهدد نظام لانتاج الرأسمالي وعلاقاته الاجتماعية » (Quinney, 1979b: 447) . والواقع أن هذه الاتهامات التي يوجهها الراديكاليون مبعثها الدور الاستشاري الذي يلعبه تقليديون لدى اجهزة الدولة المختلفة . فيبدو أن العقول التي ساعدت على اجراء تعديلات في النظام القانوني والجزائي هي من التقليديين . والملاحظ أن المصدر الرئيسي لمعظم البحوث التي يقوم بها التقليديون ترتبط بمؤسسات حكومية أو أسمية خاصة . فيشير Galliher إلى أن معظم بحوث التقليديين مدعومة من الحكومة . وهؤلاء يستجيبون لطلب الجهات الممولة من حيث اختيار المشكلة لدروسة وطرق البحث ، وبهذا تشتري الاخلاقيات العلمية أو على الاقل تقع تحت ضغط المنح الحكومية (Galliher, 1979: 48) .

والجدير بالذكر أن أشد ما يثير الراديكاليين هو الموقف الذي يتخذه التقليديون من العلم والادعاء بأن نظرتهم للمشكلة المدروسة محايدة وغير متحيزة . بينما هناك الواقع من يتبنى وجهة نظر المؤسسة ، وهذا يعود كما يرى الراديكاليون إلى أنهم يحاولون ربط المشاكل المطروحة بالبناء الاوسع حولهم بل إن نظرتهم تظل جزئية محدودة . ولذا نجد أن هناك من يهتمهم بالعمل منذ الستينات على مساعدة لادارات الحكومية بتطوير أفضل الوسائل للسيطرة والضبط الاجتماعي (Platt, 1974: 2) . ويشير Greenberg إلى أن الماركسيين لا يرفضون الاصلاح الضرورة لكنهم يرفضون العمل مع الادارات لتقديم مقترحات فيما يتعلق بنظام عدالة الجنائية ، لكنهم يعملون مع السجناء أو المتهمين أو سكان الاحياء الفقيرة في مع القاعدة لاجراء تعديلات على الأجهزة المطبقة للقانون (Greenberg, 1981: 486).

والواقع أن نظرة الراديكاليين للجريمة وعلم الاجرام وعالم الاجرام تختلف عن نظرة التقليديين ، وهي نابعة من نظرتهم للظواهر الاجتماعية ككل على انها جزء من النظام الرأسمالي ويحددها نمط الانتاج . فعلم الاجرام بنظر Quinney هو « نتاج ثقافي — نتاج معرفة ووعي » (Quinney 1979b: 446) . ويرى هؤلاء ان هدفهم الاساسي هو المساعدة في خلق مجتمع اشتراكي . ويشير Quinney إلى أن عالم الاجرام أمام أمرين فاما أن يستمر باعطاء الشرعية للنظام الرأسمالي وأما أن يدخل في الصراع الطبقي من أجل الاشتراكية . إلا أنه يرى عالم الاجرام في موقف متناقض فهو من الناحية الموضوعية جزء من الطبقة العاملة إلا أن نوع العمل الذي يقوم به يخدم الطبقة الحاكمة . فوظيفة عالم الاجرام هي نقل أيديولوجية الطبقة الحاكمة للطبقة العاملة والتأكد من استمرار واستقرار العلاقات بينهما لمصلحة الفئة الأولى (Quinney, 1979b: 450) . إلا أن ما يحسم الموقف هو مدى الوعي لدى عالم الاجرام ، ومن المفروض كمثقف أن يكون ملتزما ، أي أن يتبنى فكرا ونمط تفكير دياكتيكي يجعل التغير أمرا ممكنا . فعلم الاجرام من هذا المنطلق هو نوع من الثقافة السياسية .

لكن ما هو دور عالم الاجرام وعلم الاجرام في المساعدة للتحول إلى مجتمع اشتراكي ؟ يشير Quinney إلى أهمية دور علم الاجرام اذ أنه بالامكان أن ينقلنا دياكتيكا لرفض النظام الرأسمالي والنضال من أجل المجتمع الاشتراكي اذا اعتمدنا على نظرية في علم الاجرام أو الاجتماع تؤيد ذلك الاتجاه . والنظرية الماركسية والتطبيق الماركسي تشكل الاساس لعلم الاجرام الاشتراكي (Quinney, 1979b: 451-45b) . فهدف علم الاجرام الاساسي هو فضح الايديولوجية الرأسمالية للجريمة وإزالة تلك الهالة الشرعية عنها (Quinney, 1979a: 36-37) . إن استراتيجية علم الاجرام الراديكالي ليست الدعوة إلى الالتزام بالقانون بل اظهار القانون على حقيقته أداة بيد الطبقة الحاكمة ، والتكتيك الذي يجب أن يتبعه هو تسليط الضوء على كافة التحيزات في تطبيق القانون وعدم تطبيقه على ذوي النفوذ . لذا فدور عالم الاجرام ليس مساعدة المحاكم في عملها أو تصميم سجون

فضل بل مهمته مساعدة الطبقة العاملة في نضالها . أما مشكلة الضبط الاجتماعي لا تعنيه بل « هي مشكلة اولئك الذين يحاولون ضبط العلاقات الاجتماعية سائدة » (Young, 1975: 89) . ويرى البعض أن دورهم كعلماء اجرام يعني الاهتمام بالاصول المادية لجرائم الطبقة العاملة ودور القمع في المجتمع الرأسمالي ، استخدام القانون وجهاز الدولة لتعقيم وأعطاء شرعية للاستغلال المنظم لعمل أولئك أو جنس الافراد » (Marzotto, Platt, & Snare, 1975: 44) . ويجب أن نتخذ عالم الاجرام الراديكالي موقفا ملتزما منحازا لا إلى المؤسسات الرسمية بل إلى أولئك الافراد الذين يعمل معهم ولذا فعليه أن يرفع التوصيات والنتائج لا إلى أصحاب النفوذ بل إلى أولئك المستضعفين موضوع البحث . اما مقياس نجاح هذا الباحث أو ذاك فيعتمد على قدرته على ربط تلك النظريات والنتائج بالعمل مع لفئات المغلوبة (Taylor, watlon, & Young, 1975: 26-27) .

ويرد Greenberg على Quinney مشيرا إلى أن قضية تحديد انتماء عالم الاجرام لطبقي يعود إلى الشخص نفسه ، ثم إن الدعوة للمشاركة في النضال الطبقي من أجل الاشتراكية هي دعوة اخلاقية . أما بالنسبة لما يمكن أن يقدمه عالم الاجرام أو علم الاجرام الراديكالي من أجل الاشتراكية فهو قليل جدا لان ليس هناك من ستمع . فالدعوة إلى الحد من نشاط الاجهزة المطبقة للقانون من خلال سيطرة المجتمع المحلي وادارته للشرطة مثلا لن تجد قبولا لدى الطبقة العاملة رغم أن أفرادها هم الضحايا الاكثر لاعتقالات الشرطة وجرائم الشوارع ، إلا أن تلك الطبقة تعتقد أن ذلك الاقتراح سيؤدي إلى ضعف الشرطة وبالتالي زيادة معدلات الجرائم عما هي عليه . فازدياد معدلات الجرائم في الستينات والسبعينات جعل الرأي العام أكثر محافظة تجاه قضية « القانون والنظام » . فالأكثريّة كانت تعارض عقوبة لاعداد مثلا عام ١٩٦٦ ولقد أصبحت أكثرية ٢ إلى ١ من أجل الاعداد الآن . خلاصة رأيه أن الظروف الموضوعية ومنها الوعي والايديولوجية تحد من جعل طروحات علم الاجرام الراديكالي قضايا تساعد في خلق حركة جماهيرية من أجل لاشتراكية . ولذا فالدور الذي يمكن أن يلعبه عالم الاجرام الماركسي ضمن

اختصاصه في الحركة الاشتراكية محدود جدا في المستقبل القريب (Greenberg 1981: 487-493).

ويشير أحد الماركسيين اعتراضا أساسيا حول علم الاجرام الراديكالي . فنجد أن Hirst يبدى اعتراضا شديدا على القول بأن هناك اتجاه ماركسي لدراسة الجريمة . ويشير إلى أنه ليس هناك « نظرية ماركسية للجريمة » موجودة أو أخرى قابلة للتطوير ضمن الاطر الماركسية النظرية . ويؤكد أن هدف النظرية الماركسية واضح ومحدد بافكار تلك النظرية . كالصراع الطبقي ، والدولة ، ونمط الانتاج ، والايديولوجية . واعتبر أي محاولة لاستخدام الماركسية كأداة لتحليل الجريمة هي محاولة « تحريفية » (Hirst, 1975: 204) . ويشارك ماركسيون آخرون وجهة النظر هذه في القول بأن الجريمة وعلم الاجرام ليست قضايا تستحق الدراسة من أجل تحليل راديكالي للعلاقات الاجتماعية القائمة في المجتمعات الرأسمالية المعاصرة ، بل هي قضايا هامشية — ولذلك وجدوا أن دراسة Taylor وزملائه لم تصل إلى نظرية في علم الاجرام الراديكالي بل إلى ثورة شخصية غاضبة ضد مظاهر عدم التكافؤ في المجتمعات الرأسمالية . فذلك العمل « قادر فقط على تكوين عالم اجرام راديكالي وليس علم اجرام راديكالي » (Bankowski et al, 1977: 37-38) . ويشير Mankoff أنه بالرغم من الادعاء بأن التقليديين هم في صف السلطة وان اسلوبهم اصلاحي بالنسبة لمشكلة الجريمة ، إلا أن معظمهم في الواقع يعون الفوارق والحرمان الاجتماعي الذي دفع البعض لارتكاب الجريمة مما جعلهم يقفون مواقف ليبرالية منها . هذا الموقف الليبرالي من مشكلة الجريمة دفع الراديكاليين لاتخاذ مواقف متطرفة من أجل جعل علم الاجرام الراديكالي يختلف عن علم الاجرام التقليدي (Mankoff, 1980: 140) .

أما التقليديون فيردون على اتهامات الراديكاليين بالقول أن علماء الاجرام يدعمون النظام الديمقراطي في الولايات المتحدة ليس من أجل النخبة الرأسمالية بل لايمانهم بالقيم الانسانية والحريات التي يمثلها ويضمنها النظام . فالدعم والتعاون المقدم هو لحكومة ديمقراطية ونظام عدالة يمثل ارادة المجموع . والدراسات

لعمل الذي يقومون به هو من أجل حماية الجماهير والنظام القانوني القائم ليصبح
أاميا لحقوق الجميع . ويشير البعض التساؤل حول صمت الراديكاليين عن نظام
مدالة الجنائية في البلدان الاشتراكية وعن الثمن الذي سوف تدفعه الولايات
تحدة فيما لو تحولت إلى دولة اشتراكية . ويشير التقليديون إلى أن الراديكاليين
حدثون عن عالم الاحلام والخيال ، عالم خال من الجريمة والانحراف والقانون
(Klockars, 1979; Akers, 1979; Toby 1980) .

خاتمة :

جاء الاتجاه الراديكالي نتيجة لظروف موضوعية في المجتمع الامريكي وتكملة
نظرية لاتجاهات فكرية سادت في مرحلة الستينات . وكتاب هذا الاتجاه لم
ظهروا متحدين بل ولا متفقين في اطروحاتهم حول الجريمة والقانون . ويبدو أن
اركس وأنجلز واللذين اعتبروا المرجع النظري الأعلى لم يعطيا قضية الجريمة والقانون
متماما كافيا . ونظرا للفهم المحدود للاكاديميين الامريكيين للفكر الماركسي مقارنة
قرانهم الاوروبيين فقد افترضوا بعض الافتراضات التي اعتقدوا أنها تتمشى مع
نظرية الماركسية إلا أنه بعد التمهيص تبين بانها اقرب إلى اطروحات لاتجاهات
حرى منها إلى الماركسية . وأدى الفهم المحدود للماركسية إلى الالتجاء والتأثر
طروحات الاتجاهات الاخرى كاتجاه الصراع واتجاه الوصم . وكانت حصيلة
لك تلك المواقف التي اتسمت بالتباين والمثالية والتطرف احيانا وبالتالي عدم
قدرة على الوصول إلى نظرية واضحة المعالم حول الجريمة والقانون وأجهزة
ضبط الاجتماعي في المجتمع الاشتراكي المثالي الذي يتحدثون عنه . فالراديكاليون
يتمكنوا من تقديم صياغة نظرية واضحة لمشكلة الجريمة والقانون في مجتمع
مستقبل وكيف يختلف عن المجتمع الامريكي أو المجتمعات الاشتراكية المعاصرة .
يبدو أن ذلك التخطيط في محاولة ايجاد تفسير ماركسي راديكالي لمشكلة الجريمة
مستقبلا ابعدهم عن ايجاد حلول وبدائل عملية لسياسة « النظام والقانون » التي
طالب بها اليمين أو البدائل التي يطرحها التقليديون .

ويبدو أن علماء الاجرام الراديكاليين منقسمون ومترددون في محاولة إيجاد بدائل عملية لسياسة الحد من الجريمة المتبعة في الولايات المتحدة . اذ أن تقديم الحلول والبدايل سيساعد على الحد من مشكلة الجريمة وبالتالي سيؤدي إلى مساعدة النظام الرأسمالي الحاكم والحد من التغير والثورة . ويبدو كذلك أن الاغلبية من الراديكاليين تعتقد أن عليها في الثمانينات أن تعمل على تقديم تلك البدائل العملية وعدم ترك الساحة لليمين منتهجة سياسة داعية إلى التغير من خلال العمل ضمن القواعد الشرعية الرسمية . وهناك اقلية ستستمر في رفضها لتلك الدعوة وستعمل على اتخاذ مواقف اكثر راديكالية وربما فوضوية .

ومن الواقع الذي استعرضناه تصبح مسألة التنبؤ بمستقبل هذا الاتجاه قضية صعبة . فالظروف السياسية والاجتماعية التي ساعدت على ظهور هذا الاتجاه في الستينات هي ظروف مختلفة تماما الآن . فالولايات المتحدة تمر بفترة يبدو أن الجو السياسي والثقافي اكثر محافظة منه في السبعينات ، وبعيد عن تقبل أية أفكار ماركسية وراديكالية . والقضية الاخرى تتعلق بكتاب هذا الاتجاه فهم لا يشكلون مدرسة فكرية لها نظرية واضحة المعالم وأتباع ، بل أنهم يمثلون نوعا من التجمع الذي يضم افرادا لهم انتماءات فكرية مختلفة . ويبدو أن مرحلة الطفولة في الستينات التي تميزت بردود الفعل المتطرفة ازاء الاتجاه التقليدي وبالاطروحات المثالية قد حلت محلها في الثمانينات مرحلة تتسم بنظرة أكثر واقعية . ومما لاشك فيه أن الاكثرية من اصحاب هذا الاتجاه وهم من العاملين في الجامعات ستتجه إلى تقديم البدائل العملية لسياسة الحد من الجريمة وإلى البحث في آفاق جديدة . فنجد أن (Quinney, 1980) والذي يعتبر بحق اكثر كتاب هذا الاتجاه اصالة وغازارة في الانتاج قد اتجه إلى محاولة الجمع بين الماركسية والدين للوصول إلى فهم أعمق لمشكلة الجريمة والعدالة الجنائية . ولذا فالسنوات القادمة لن تشهد إفلاس ذلك الاتجاه كما يتوقع التقليديون ، بل ستشهد تحولا في اهتمام اتباعه من البحث عن بدائل مثالية لحل مشكلة الجريمة والعدالة الجنائية في مجتمع المستقبل إلى البحث عن بدائل عملية للمشكلة في المجتمع المعاصر .

- 1) Akers, Ronald
1979 "Theory & ideology in Marxist Criminology:
Comments on Turk, Quinney, Toby and Klockars."
Criminology 16 (February): 527 - 544.
- 2) الناقد ، فهد وجوزيف سكوت
« موقف المواطن الكويتي من الجريمة والعقوبة » ١٩٨٠
مجلة العلوم الاجتماعية . العدد الثالث — السنة الثامنة — (أكتوبر) :
١ — ١٦ .
- 3) Bankowski, Zenon; Geoff Mungham and Peter Young
1977 "Radical Criminology or Radical Criminologist?"
Contemporary Crises 1: 37 - 51.
- 4) Becker, Howard
1963 Outsiders. New York: The Free Press.
- 5) Bernared, Thomas
1981 "The Distinction Between Conflict & Radical Criminology" The Journal
of Criminal Law & Criminology. 72, No. 1: 362 - 379.
- 6) Boehringer, Gill; et al.
1983 "Law and Order" for Progressives?- An Australian Response" Crime &
Social Justiox No. 19: 2 - 12.
- 7) and Donna Giles
1977 "Criminology and colonialism: The Case of Papua New Guinea "Crime &
Social Justice No. 8 (fall-winter) 58 - 63.
- 8) Boostrom, Ronald and Joel Henderson
1983 "Community Action & Crime Prevention: Some Unresolved issues" Crime
& Social Justice 19: 24 - 30.
- 9) Brady, James
1981 "Toward a Popular Justice in the United States:
The Dialects of Community Action." Contemporary Crises. 5: 155 - 192.
- 10) Bonger, William
1916 Criminality & Economic Conditions.
Boston: Little Brown.
- 11) Chambliss, William
1980 "book reviews" Crime & Social Justice 13 (summer): 59 - 60.
- 12) 1976 "Functional and Conflict theories of Crime" in W.J. Chambliss & M.
Mankoff (eds.)
Whose Law and Order? New York: John Wiley.
- 13) 1974 "The State, the law and the Definition of Behavior as Criminal or Delin-

quent" in D. Glaser (ed.) *Handbook of Criminology* Chicago: Rand McNally.

- 14) & Robert Seidman
1971 Law, order & Power London: Addison - Wesley Publishing Company.
- 15) Cullen, Francis & John Wozniak
1982. "Fighting the appeal of Repression"
Crime & Social Justice 18 (winter): 23 - 33.
- 16) Currie, Elliott
1974 "Review: The new Criminology", Crime & Social Justice 2 (fall - winter):
109 - 113.
- 17) Durkheim, Emile
1895 The rules of Sociological Method.
New York: Free Press, 1964.
- 18) Friedrichs, David O.
1980^a "Radical Criminology in the United States:
An Interpretive understanding" pp. 35 - 60 in J. Inciardi (ed.) *Radical
Criminology The Coming Crises*, Beverly Hills, Sage Publications.
- 19) 1980^b "Carl Klockars Vs. The "Heavy Hitters"
a Preliminary Critique" pp. 149 - 160 in J. Inciardi (ed.) *Radical
Criminology: The Coming Crises*, Beverly Hills: Sage Publications.
- 20) Garafalo, James
1978 "Radical Criminology & Criminal Justice:
Points of Divergence & Contact" Crime & Social Justice 10 (fall-winter):
17 - 27.
- 21) Galliher, John F.
1979 "Government Research Funding And Purchased virtue: Some examples
from Criminology" Crime & Social Justice 11 (Spring/Summer): 44 - 50.
- 22) Greenberg, David (ed.)
1981 Crime & Capitalism: Readings in Marxist Criminology, Palo Alto,
California: Mayfield Publishing Company.
- 23) Gross, Bertram
1982 "Some Anticrime Proposals for Progressives"
Crime & Social Justice 18 (summer): 51 - 54.
- 24) Hirst, Paul Q.
1975 "Marx & Engels on law, crime & morality."
pp. 203 - 232 in I. Taylor et al. (eds.) *Critical Criminology*, London:
Routledge & Kegan Paul.
- 25) Hunt, Alan
1982 "Law, order and Socialism: A Response to Ian Taylor", Crime & Social
Justice 18 (Winter): 16 - 22.
- 26) Inciardi, James A. (ed.)
1980 *Radical Criminology: The Coming Crises*
Beverly Hills, Sage Publications.

- 27) Klockars, Carl
1979 "The Contemporary Crises of Marxist
Criminology" *Criminology* 16 (February): 477 - 515.
- 28) Krisberg, Barry
1975 *Crime & Privilege*. Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall.
- 29) Lee, John and Livy Visano
1981 "Official Deviance in the legal system." pp. 215 - 250, in H. Lawrence
Ross (ed.) *Law & Deviance*, Beverly Hills:
Sage Publications.
- 30) Lemert, Edwin
1951 *Social Pathology*. New York: McGraw-Hill
Book Co. Inc.
- 31) Mankoff, Milton
1980 "A Tower of Babel: Marxist Criminologists & their Critics" pp. 139 - 148
in J. Inciardi (ed.) *Radical Criminology: The Coming Crises*, Beverly Hills;
Sage Publications
- 32) Marzotto, Mary; Tony Platt and Annika Snare
1975 "A reply to Turk" *Crime & Social Justice* 4 (fall - winter): 43 - 45.
- 33) Michalowski, Raymond
1983 "Crime Control in the 1980's: A progressive Agenda" *Crime & Social
Justice* 19: 13 - 23
- 34) and Edward Bohlander
1976 "Repression and Criminal Justice in Capitalist
America," *Sociological Inquiry* 46: 95 - 106.
- 35) Matza, David
1969 *Becoming Deviant*. Englewood Cliffs,
N.Y. Prentice-Hall.
- 36) Newman, Graeme
1976 *Comparative Deviance: Perception and Law in Six-Cultures*. New York:
Elsevier
- 37) Vold, George
1958 *Theoretical Criminology*. New York: Oxford University Press.
- 38) Pepinsky, Harold
1978 "Communist anarchism as an alternative to the rule of criminal law."
Contemporary Crises 2: 315 - 334.
- 39) Pfohl, Stephen, J.
1981 "Labelling Criminals" pp. 65-98 in H. Laurence Ross (ed.) *Law and
Deviance*. Beverly Hills: Sage Publication.
- 40) Platt, Tony
1982 "Crime & punishment in the United States:
Immediate & long-term Reforms from a Marxist Perspective." *Crime
& Social Justice* 18 (winter): 38-45.

- 56) Sutherland, Edwin
1940 "White-Collar Criminality" American Sociological Review 5
(February): 1-12
- 57) Spitzer, Steven
1980 "Left-Wing" Criminology-An Infantile Disorder?" pp. 169-190 in J.
Inciardi (ed.) Radical Criminology: The Coming Crises. Beverly Hills:
Sage Publications.
- 58) Sykes, Gresham M.
1974 "The rise of Critical Criminology"
The Journal of Criminal Law & Criminology 65 (2): 206-213.
- 59) Tappan, Paul
1974 "Who is the Criminal? "American Sociological Review, 12
(February): 96-102.
- 60) Taylor, Ian
1982 "Against Crime & For Socialism"
Crime & Social Justice 18 (winter): 4-15.
- 61)-----
1975 & Paul Walton and Jock Young
"Critical Criminology in Britain: Review & Prospects" pp. 6-62 in
Taylor, Walton and Young (eds.) Critical Criminology.
London: Routledge & Kegan Paul.
- 62)-----
1973 & Paul Walton and Jack Young
"The new Criminology: For a Social Theory of Deviance, New York:
Harper & Row.
- 63) Tifft, Larry
1979 "The Coming redefinitions of Crime: an anarchist perspective" Social
Problems: 26 (April): 392-402
- 64) Toby, Jackson
1980 "The New Criminology is the old Baloney" pp. 124-132 in J. Inciardi
Radical Criminology: Publications.
- 65) Turk, Austin
1964 "Prospects for theories of Criminal Behavior." Journal of Criminal
Law, Criminology & Police Science, 55: 454 -461.
- 66) Wenger, Morton and Thomas Bonomo
1981 "Crime, The Crisis of Capitalism and Social Revolution" pp. 420-434
in David Greenberg (ed.) Crime & Capitalism. Palo Alto, California:
Mayfield Publishing Company.
- 67) Young, Jock
1975 "Working Class Criminology", in Taylor, Walton and Young (eds.),
Critical Criminology London: Routledge & Kegan Paul. 63-94.

- 41) 1978 "Street Crime: A view from the left"
Crime & Social Justice 9 (spring-summer): 26-34.
- 42) 1974 "Prospects for a Radical Criminology in the United States.' Crime & Social Justice 1 (spring-summer): 2-10
- 43) ----- & Paul Takagi
1982 "Editorial: Meeting the challenge of the 1980's" Crime & Social Justice 17 (summer): 1-13.
- 44) Quinney, Richard
1980 Providence: The Development of Social & Moral Order. New York: Longman.
- 45) 1979^a Criminology, Boston: Little, Brown & Company.
- 46) 1979^b "The Production of Criminology"
Criminology 16 (February): 445-457
- 47) 1977 Class, State & Crime: on the theory of Practice of Criminal Justice. New York: David Mckay.
- 48) 1975 "Crime Control in Capitalist Society: A Critical Philosophy of legal order" pp. 181-202 in I. Taylor et al. (eds) Critical Criminology London: Routledge & Kegan Paul.
- 49) 1974 Critique of legal Order: Crime Control in Capitalist Society. Boston: Little, Brown & Company.
- 50) Schwendinger H. & J. Schwendinger
1977 "Social Class & the Definition of Crime"
Crime & Social Justice 7 (spring-summer): 4-13
- 51) 1974 "Rape Myths: in legal, theoretical & everyday practice." Crime & Social Justice 1, (spring-summer) 18-26.
- 52) 1970 "Defenders of Order or Guardians of Human rights?. Issues in Criminology 5 No. 2 (summer) 123-157.
- 53) Sellin, Thorsten
1938 Culture Conflict & Crime. New York: Social science Research Council.
- 54) ----- & M. Wolfgang
1964 The Measurement of Delinquency. New York John Wiley.
- 55) Schichor, David
1980 "Some Problems of Credibility in Radical Criminology" pp. 191-212 in J. Inciardi (ed.) Radical Criminology: The Coming Crises, Beverly Hills: Sage Publications.

The Radical Perspective in criminology: Idealism or Pragmatism

Fahed Al-Thakeb

A new perspective known as Radical Criminology appeared in the field of criminology during the 1970's. This perspective was also described as: Marxist, Conflict, Left Wing, Socialist, and Critical.

Political and Social developments in the U.S. during the 1960,s (The War in South east Asia, The Civil rights movement, The new left) prepared the way for the new perspective. Theoretical developments in Criminology, and particularly the labelling theory provided new insights & ideas for radicals.

This article explores the Radical perspective and Compares it with the traditional perspective. The comparision contrast their outlook on: The definition of Crime, Criminal law, Criminal Justice, the Causes of Crime, Crime Prevention, and the role of criminology & Criminologists.

The main conclusions of this article can be summarized as follows:

The Contributions of radical criminology to the field were largely in the questions it raised and the controversies it created.

- 2) Some of the radical writings were "utopian", and not in tune with general climate of the 1980's in the U.S. & Europe.
- 3) The majority of the radicals will address themselves to more pragmatic & workable alternatives to the traditional crime control policies.

